الاتجاهات الحديثة في استراتيجيات وأعمال المصارف في ظل الإبداع والابتكار المصرفي "مع الإشارة إلى حالة الجزائر

د. بلال شيخي.

جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس. الجزائر

ملخص

عرفت المنظومة المصرفية العالمية تطورات عديدة في ظل الابداع والابتكار المصرفي، نجم عنها اعتماد استراتجيات وأعمال مصرفية متقدمة ساهمت في الارتقاء بمكانة وجودة الخدمة المصرفية.

لذا سيتم في هذه الورقة البحثية التعرض إلى أهم التوجهات الحديثة في استراتيجيات وأعمال المصارف من خلال التعريف بها، أهميتها في المجال المصرفي ومتطلبات تجسيدها ونجاحها على أرض الواقع. مع الإشارة إلى تجربة المصارف الجزائرية في هذا المجال.

الكلمات الدالة: الإبداع والابتكار المصرفي، الاندماج المصرفي، المصارف الشاملة، الصيرفة الالكترونية، وسائل الدفع الحديثة.

Résumé

Le système bancaire mondial a connais une évolution énorme surtout avec la créativité et l'innovation bancaire, ce la a abouti à l'adoption d'une stratégie et activités bancaires de pointe a contribué à l'amélioration de la qualité des services bancaire.

Donc, cette communication a pour tendances les plus récentes dans les stratégies et les services bancaires aux entreprises par le biais de sa définition, son importance dans le secteur bancaire et les exigences incorporées et son succès sur le terrain. En se référant à l'expérience bancaire algérienne dans ce domaine.

Mots clés: Créativité et innovation bancaire, intégration bancaire, bancaire universelles, banque électronique, les méthodes de paiement moderne.

مقدمة

ساهمت التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يعرفها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إحداث تغيير جوهري وديناميكي في طبيعة ودور الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية وما ارتبط بها من تحرير للمعاملات المالية واتساع حجم التجارة الالكترونية، الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بما يعرف بالإبداع والابتكار المصرفي بغية استحداث وابتكار خدمات مصرفية متطورة تسمح بانسياب الخدمات المصرفية من المصارف إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر، ما يرفع القدرة التنافسية لهذه المصارف محليا ودوليا.

وعليه، كان للإبداع والابتكار المالي في المجال المصرفي الأثر في ظهور توجهات حديثة للمصارف سواء من حيث تعدد أنشطتها واعتماد أنشطة جديدة، أو في ظهور تكتلات مصرفية، أو في اعتماد تكنولوجيا إعلام واتصال متطورة في تقديم خدماتها.

1. إشكالية البحث

وبناءا على ما سبق جاءت إشكالية هذا البحث على النحو الموالي: **ما هي التوجهات الحديثة للمصارف في ظل الإبداع والابتكار المصرفي؟**

2. أهداف البحث

ويهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعريف بالإبداع والابتكار المصرفي.
- التعريف بالاستراتيجيات الحديثة للمصارف.
- التعريف بالصيرفة الالكترونية وأهميتها في تطوير الخدمة المصرفية.
- استخلاص متطلبات اعتماد التوجهات الحديثة في المصارف العربية بصفة عامة وفي المصارف الجزائرية بصفة خاصة.

3. أهمية البحث

جاءت هذه الورقة البحثية. لإظهار دور الإبداع والابتكار المصرفي في إيجاد استراتيجيات وتقنيات مصرفية حديثة تساهم في الارتقاء بالجهاز المصرفي وبمستوى الخدمة المصرفية المقدمة، بما يعكس على الاقتصاد ككل، نظرا للدور الذي تلعبه المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. خطة البحث

وبناءا على ما سبق، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الموالية:

أولا: ماهية الإبداع والابتكار المصرفي.

ثانيا: الاستراتيجيات المصرفية المعاصرة.

ثالثا: التوجهات الحديثة للمصارف.

رابعا: واقع التوجهات الحديثة للمصارف الجزائرية بين المعوقات والمتطلبات

أولا: ماهية الإبداع والابتكار المصرفي

يقصد بالإبداع والابتكار المالي العمل على تطوير أو إيجاد منتجات مالية أو خدمات مالية متطورة تسمح للمنظمة بالاستمرار والتقدم وبتحقيق ميزة تنافسية.

1. مفهوم الإبداع أو الابتكار المصرفي: ويتمثل الإبداع والابتكار المصرفي في قدرة المصارف على إبتكار منتجات أو خدمات جديدة أو تطوير منتجات أو خدمات موجودة أصلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال. [xxx]

كما يشير الإبداع والابتكار المالي إلى مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم، التطوير، التنفيذ لأدوات مالية وخدمات مصرفية مبتكرة وصياغة الحلول الإبداعية لمشاكل التمويل والإقراض، بما يسمح بإشباع حاجات الزبائن من جهة وتحقيق مصلحة المصارف من جهة أخرى.

ويهدف الإبداع والابتكار المصرفي إلى تعزيز تنافسية المصارف وزيادة ربحيتها على المدى الطويل من خلال المحافظة على زبائنها أو جلب زبائن جدد.

2. العوامل المؤثرة على الإبداع والابتكار المصرفي: تتأثر عملية الإبداع والابتكار في المصارف بجملة من العوامل، يمكن تحديدها في تلاثة أنواع، هي: [xxxi]

1.2 العوامل الداخلية: وتتعلق بالقدرات المادية والبشرية للمصرف، حجمه وتعدد فروعه وتنوع أنشطته، مدى دعم الإدارة العليا للمصرف للإبداع والابتكار.

2.2 العوامل الخارجية: وتتمثل في الظروف الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، التشريعية والثقافية السائدة في الدولة، بالإضافة إلى درجة التنافسية بين المصارف.

3.2 العوامل الخاصة: تتمثل في العوامل الشخصية، الإدارية والسلوكية الخاصة بالمدراء والمسؤولين في المصرف وكذا الموظفين، والتي تشكل الثقافة التنظيمية للمصرف، والتي لها آثار على عملية الّإبداع والإبتكار.

3. خطوات الإبداع والابتكار المصرفي: ويمكن الإشارة إلى اهم هذه الخطوات فيما يلي:

- توليد الأفكار الجديدة، سواء من مصادر داخلية أو خارجية.
- غربلة الأفكار واستخلاص أفضلها وفق ما يتلاءم مع إمكانيات المصرف.
- التقييم الاقتصادي للأفكار من نواحي: تكلفتها، الطلب المتوقع عليها، القدرا الإنتاجية والتوزيعية الخ.
- تجربة الخدمة أو المنتج من خلال طرحه في السوق تتبع ردود أفعال الزبائن.
- الاعتماد النهائي للخدمة أو المنتج بعد التأكد من نجاحه.

ثانيا: الاستراتيجيات المصرفية المعاصرة

يعتبر الإبداع والابتكار المصرفي من أهم المجالات التي تهتم بها إدارات المصارف الناجحة، بحيث يجعل كل من الإبداع والابتكار المصرف متواجدا بشكل فعال وكفؤ في السوق المصرفية، لما فيه من تجديد لمنتجاته المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية المعاصرة، لكن الأهم من ذلك أن تكون لدى المصارف استراتيجيات واضحة وهادفة بهذا الخصوص، لأن هذه الاستراتيجيات تضبط عملية الابتكار المالي.وتتمثل أهم هذه الاستراتيجيات باختصار فيما يلي:

1. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: إن التغير والتطور الكبير في أعمال المصارف واتساع نطاق أعمالها جعل من المصارف تتجه نحو أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، ما انعكس بوضوح على ميزانيات هذه المصارف، إذ تبين أحدث التقارير على أن المصدر الرئيسي لأكبر المصارف يتحقق من أصول و أعمال أخرى غير الائتمان والإقراض المصرفي، كما تبين ايضا زيادة نسبية الخصوم القابلة للمتاجرة من إجمالي خصوم المصارف مقارنة بنسبة الودائع. [xxxii]

كما أتاحت إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية الفرصة امام دخول مؤسسات غير مالية مجال الخدمات التمويلية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، والتي أصبحت تشكل منافسا للمصارف لاسيما في مجال الوساطة المالية. وهو ما يدعو إلى ضرورة توجه المصارف إلى اعتماد أنشطة وأعمال غير الأنشطة والأعمال التقليدية.

2. تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية: يعد تنويع النشاط المصرفي من الاستراتيجيات الحديثة للمصارف الناجحة الذي يسمح بتحقيق استقرار حركة الودائع، انخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية. والذي يعنى بتنويع مصادر التمويل والتوظيف، حيث شمل هذا التنويع إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض الطويل الأجل من خارج القطاع المصرفي، كما تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، إضافة إلى ظهور التوريق والمتمثل في تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قبلة للتداول.

كما أدى التنويع المصرفي إلى تعميق نشاط إصدار الأوراق المالية للمصارف، من خلال تعاملها بالمشتقات المالية من خلال العقود المستقبلية. [xxxiii]

3. ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس مال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة بازل: فمع تزايد العولمة المالية أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية، مما يلزم المصارف بأن تحتاط لها بعدة وسائل

منها تدعيم رأس المال والاحتياطات، حيث اتخذت هذا المعيار أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل عام 1988، إذ أصبحت البنوك ملزمة بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992. [xxxiv]

4. **اشتداد المنافسة في السوق المصرفية:** وهذا بعد تحرير الخدمات المالية والمصرفية التي وردت ضمن الاتفاقية العالمية للتجارة في الخدمات " الجات"، سنة 1994، ما ادى إلى ظهور منافسة في ثلاثة اتجاهات، هي:

- المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها.
- المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
- المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

5. **تطور تكنولوجيا العمل المصرفي:** يجسد الإبداع التكنولوجي فرصة حقيقية للمصارف برفع كفاءة خدماتها، مما يسمح لها باكتساب عملاء جدد واختراق الأسواق النقدية والمالية العالمية في ظل ما يعرف بالتجارة الإلكترونية. لذلك أصبحت العمليات المصرفية والمالية تعتمد على الركيزة الالكترونية، كما أسهم التطور التكنولوجي في تنوع وسائل الدفع الحديثة التي تعتمد عليها المصارف في أداء خدماتها.

ثالثا: التوجهات الحديثة للمصارف

كان لتنامي ظاهرة العولمة المالية وتحرير الخدمات المالية والمصرفية وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الدور الكبير في تطور الأنظمة المصرفية، التي توجهت نحو اعتماد استراتيجيات وأعمال مستحدثة ترتكز على بدرجة كبيرة على الإبداع والابتكار المالي حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي.

1. **التوجه نحو الخوصصة (خوصصة المصارف):** تعد خوصصة المصارف من التوجهات الحديثة التي اعتمدتها المصارف، والتي تختلف كثيرا عن خوصصة المؤسسات الاقتصادية، نظرا لتأثر الاقتصاد بكل متغيراته بأداء المصارف العامة.

1.1 **مفهوم خوصصة المصارف:** والتي تعرف على أنها "[xxxv] توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال المصرف أو كله للبيع وللتداول في البورصة بالتدرج، بمعنى أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال المصرف كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجيا".

2.1 **أهداف خوصصة المصارف:** وتنحصر أهداف خوصصة المصارف في النقاط الموالية: [xxxvi]

- **زيادة المنافسة في السوق المصرفي والارتقاء بالعمل المصرفي:** حيث تؤدي المنافسة في السوق المصرفية إلى تخفيض هامش الوساطة المالية، وتدفع المصارف إلى توجيه القروض نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، كما أن الخدمات الناتجة عن الابتكار و التحديث تكون بجودة عالية وبأقل التكاليف وفي أسرع وقت ممكن.

- **تنشيط سوق الأوراق المالية:** فطرح الأسهم في سوق الأوراق المالية من طرف المصارف العامة والخاصة سيزيد من من المعروض من الأوراق المالية المتداولة ومن ثم زيادة حجم السوق.

- **تحديث الإدارة:** تؤدي الخوصصة في المصارف إلى تخفيض درجة التدخل الحكومي في العمل المصرفي مما يساهم في نقل الإدارة من البيروقراطية إلى حملة الاسهم، كما تتيح خوصصة المصارف حرية الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجال الاستثمار وأداء الخدمات المصرفية.

- **ترشيد الإنفاق العام:** يؤدي تخفيض التدخل الحكومي في العمل المصرفي إلى ترشيد الإنفاق العام، فمثلا المصارف الخاسرة تتحمل خسائرها بدون الرجوع إلى الدولة، وبالتالي توفير عائد مالي لها.

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي:**إن طرح أسهم المصارف العامة في السوق المالي سيشجع المصارف الأجنبية على شراء هذه الاسهم، مما يسمح بنقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة، ما يسهم في الإندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

***3.1* شروط وضوابط نجاح خوصصة المصارف:** حتى يتم التمكّن من تحقيق الأهداف المتوخاة من خوصصة المصارف، لابد من توافر بعض الشروط والمتطلبات لعملية الخوصصة، من أهمها: [xxxvii]

- القيام بإعادة هيكلة شاملة للمصارف محل الخوصصة، وهذا للتعرف على المشاكل المالية والإدارية والتي تواجهها والعمل على تهيئتها للخوصصة.

- اختيار الأسلوب الأمثل لخوصصة المصارف، وهذا بمراعاة مسألة الملكية وجنس الملاك.

- تأكيد استقلالية المصرف المركزي وفاعلية دوره بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية، كما يتعين احتفاظ المصرف المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي، تسمح له بتلبية احتياجات المصارف ومواجهة صدمات أو أزمات سعر الصرف.

- تكييف البيئة التشريعية مع خوصصة المصارف، ودعمها بالقوانين اللازمة خاصة ما يتعلق بدعم المنافسة ومنع الاحتكار.

- تفعيل نظام التأمين على الودائع مما يزيد من قدرة المصارف على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وكذا زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي.

- تطوير الجهاز المصرفي وجعله أكثر تكيفا مع متطلبات العولمة، وهذا بإدخال الطرق الحديثة في أداء الأعمال ودعم أنشطته بإحداث التقنيات التكنولوجية، وبالتالي لابد أن يسير برنامج خوصصة المصارف مع إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفي للتطور التكنولوجي مع التأكيد دائما على الدور الهام للمصرف المركزي في وضع هذه الرؤية محل التنفيذ.

التوجه نحو الإندماج المصرفي: يعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من اهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية. حيث يعرف التوجه نحو الاندماج المصرفي اهتماما متزايدا باعتماده كضرورة حتمية لرفع القدرات التنافسية للمصارف وترسيخ مبدأ التواجد والاستمرارية في السوق المصرفية

***1.2* مفهوم الاندماج المصرفي:** ويقصد به تلك العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على مصرف أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى المصرف المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في المصرف الدامج ويصبح مصرفا واحدا ذو كيان جديد، يتخذ اسم المؤسسة الدامجة أو إسم مشترك بينهما. [xxxviii]

***2.2* أسباب الاندماج المصرفي:** يعد الاندماج المصرفي نوع من التعاون والتكامل في سبيل خلق كيان أكثر قدرة على تحقيق أهداف كانت تبدو صعبة التحقيق قبل إتمام عملية الإندماج، وبالتالي يمكن حصر أهم أسباب التوجه نحو الاندماج المصرفي فيما يلي: [xxxix]

***1.2.2* الحصول على اقتصاديات أفضل:** سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الموارد البشرية على المستوى الكلي للمصارف المندمجة، بما يؤدي إلى زياد الإنتاج للمصرف المندمج واكتساب مزايا تنافسية تؤهله لأوضاع أفضل في السوق المصرفية دوليا ومحليا فضلا عن اكتساب قدرة على:

- تحقيق الانتشار الجغرافي محليا، إقليميا ودوليا.
- تنويع النشاط التمويلي وزيادة أنواع الخدمات المصرفية.
- الدخول إلى مجالات جديدة سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية.
- تحقيق نصيب أكبر وحصة أفضل في السوق المصرفي المحلي والدولي.
- اكتساب قدرة أعلى على مواجهة المتغيرات والمستجدات والتكيف السريع معها واستيعاب تأثيرها وآثارها بسهولة ويسر.
- تنمية قاعدة رأسمالية وتحقيق كفاية رأس مال أكبر تساعد المصرف على مواجهة أي مواقف مستقبلية صعبة.
- تنمية القدرة على استيعاب مخاطر نظامية وغير نظامية كان يصعب تحملها قبل الاندماج ومن ثم يصبح المصرف قادرا على تحمل مزيد من المخاطر مع تقليل خسائرها إن حدثت.

***2.2.2* معالجة كافة أنواع القصور:** خاصة التي تنجم عنها فائض السيولة غير المستغل أو موارد مهدرة الخ، وبالتالي معالجة كافة مجالات الإسراف بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة العائد وهو ما يجعل المصارف المندمجة قادرة على تحسين أوضاعها التنافسية خاصة وأن الفائض في أي من المصارف سيتم استغلاله في المصرف الآخر،ة وبالتالي فيتوقع من الاندماج حدوث زيادة مضطردة في قدرات المصارف المندمجة في المستقبل.

***3.2.2* إطلاق قوى إبداع أكبر وأفضل للتعامل مع واقع جديد:** استخدام الابتكار والإبداع لزيادة قدرة المصرف على الاستمرار وعلى التوسع وعلى النمو، وذلك للحصول على مراكز القيادة في السوق المصرفية، وأيضا للحصول على تجاوب العملاء والمتعاملين والاحتفاظ بولائهم وانتمائهم للمصارف المندمجة والقدرة على إشباع احتياجاتهم وأيضا الحصول على تخفيض معدل دوران العمالة والمحافظة على زيادة الإنجاز.

كما كان وراء التوجه نحو الاندماج المصرفي الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية بغرض تنظيم الجهاز المصرفي وتطوير واستحداث أساليب وأدوات مصرفية جديدة في ظل الإبداع والابتكار المصرفي.

***3.2* أنواع الاندماج المصرفي:** تتعدد أنواع الاندماج المصرفي وفقا لمعايير معينة منها: [xl]

***1.3.2* من حيث طبيعة نشاط المصارف المندمجة:** إذ يميز بين:

- **الاندماج المصرفي الأفقي:** وفيه يتم الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها مثل المصارف التجارية، بنوك الاستثمار، المصارف المتخصصة.

- **الاندماج المصرفي الرأسي:** ويتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة مع المصرف الرئيسي في المدن الكبرى.

- **الاندماج المختلط:** ويتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة كالدمج بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة.

***2.3.2* من حيث العلاقة بين أطراف الاندماج:** ويميز بين:

- **الدمج الطوعي:** والذي يتم بموافقة كل من المصرفين (الدامج والمندمج)، حيث يقوم المصرف الداكج بتقديم عرض شراء المصرف المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي مصرفهم توصي بالموافقة على عملية الدمج عن طريق شراء أسهم المصرف المندمج.

- **الدمج العدائي:** وهو الدمج الذي تعارضه إدارة المصرف المندمج نظرا لتدني قيمة السعر المعروض أو للمحافظة على استقلاليتها، عندئذ يقوم المصرف الدامج بتقديم عروض إلى مساهمي المصرف المندمج مباشرة دون موافقة إدارتهم، أو يقوم بجمع هذه الأسهم وشرائها عن طريق البورصة.

- **الدمج القسري:** وهو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر مطاف لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس، وهذا من خلال قانون يشجع المصارف على الاندماج لقاء إعفاءات ضريبية أو أية حوافز أخرى.

***4.2* آثار الاندماج المصرفي على النظام المصرفي:** ينتج عن الاندماج المصرفي آثار على النظام المصرفي، تتمثل في:

- انتقال الذمة المالية من المصارف المندمجة إلى المصارف الدامجة، مما يجنب المصارف المتعثرة أو التي تواجه صعوبات مالية مخاطر التصفية.

- زيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف المندمجة، مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لها، ما يسمح لها بتحمل مخاطر مالية أكبر وإدارة المشروعات والأعمال بنجاح.

- تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية.

- إعادة هيكلة المصارف المندمجة.

- تعظيم ربحية المصارف وزيادة قدرتها التنافسية.

- زيادة قدرة المصارف بعد الاندماج على الانفاق على البحوث والدراسات وإجراء عمليات التطوير والتحديث والتحسين وإدخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة واستخدام الحاسبات الالكترونية والارتقاء بالمهارات والقدرات البشرية، بما يؤدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة في الخدمات المصرفية.[xli]

- ارتفاع القيم السوقية لأسهم المصارف المندمجة، الأمر الذي يعظم من قيمة استثمارات المساهمين فيها من خلال تحقيق أرباح رأسمالية لهم من جراء الاندماج بين المصارف التي يساهمون فيها.

***5.2* متطلبات الاندماج المصرفي:** لتحقيق الأهداف المتوخاة من الاندماج المصرفي، يتوجب مراعاة المتطلبات الموالية:[xlii]

- أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج.

- –تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية له.
- توافر كل المعلومات الازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد.
- توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية.

وأخيرا لنجاح عملية الاندماج ينبغي على المصرف الجديد أن يتصف بالشمولية وذلك حتى يتمكن من مسايرة التغيرات والتطورات في مجال تقديم الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية.

2. التوجه نحو نظام المصارف الشاملة:

يعتبر نظام المصارف الشاملة من التوجهات الحديثة المعتمدة لإصلاح الأنظمة المصرفية وتطويرها وجعلها تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

***1.3* مفهوم المصارف الشاملة:** وتعرف على أنها [xliii]" الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتنمح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجد أنه تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".

***2.3* العوامل المساعدة على ظهور المصارف الشاملة:** تظافرت مجموعة من العوامل والتي ساعدت على ظهور المصارف الشاملة، يذكر منها: [xliv]

- تزايد حدة المنافسة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.
- تزايد أهمية الزبائن وضرورة تلبية حاجاتهم على أساس المفهوم الحديث للتسويق.
- تقدم الاتصالات والتطور التكنولوجي.
- الحاجة إلى تنويع خدمات المصارف وتعزيز دورها في اقتصاديات الدول.
- المؤثرات الدولية مثل اتفاقية تحرير التجارة العالمية ومقررات لجنة بازل.
- زيادة أهمية إدارة الجودة الشاملة كفلسفة في قطاع الخدمات ومن ضمنها قطاع المصارف.
- الانطلاق باتجاه المنظمات المصرفية الكبيرة وتزايد عمليات الاندماج المصرفي.

***3.3* أنشطة المصارف الشاملة وفوائدها:** تقوم المصارف الشاملة بالوظائف التقليدية للمصارف إضافة إلى وظائف غير تقليدية وأعمال استثمارية، تتمثل فيما يلي: [xlv]

- الترويج للمشروعات الجديدة وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة.
- تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية للعملاء من بينها دراسات الجدوى، المعلومات المعاصرة عن التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية الخ.
- الاسناد، وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية المصدرة حديثا من الشركات المصدرة لها وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار، وهو بذلك يؤمن للشركة المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فورا، ويتحمل بدلا منها مخاطرة التسويق في السوق المالية. بحيث تسمح هذه الوظيفة بتأمين الأموال اللازمة للشركات الجديدة.

- التسويق والتوزيع، أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، بما يقلل من تكلفة، مدة وصعوبة استيعاب الإصدارات في السوق، ويتقاضى المصرف الشامل مقابل هذه الخدمات على شكل عمولة للتوزيع من الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية.

- المساهمة المباشرة في الشركات من خلال الإسهام في الشركات الجديدة التي يعمل على تأسيسها والوفاء بمستلزمات تشغيلها.

- تكوين المحافظ المالية الاستثمارية للغير.

- تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية، ما يسمح بإتاحة فرص عمل جديدة وتحسين المواقف المالية للشركات، بما يرفع من جدراتها في السوق وبما يمكن الإدارات من زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.

- التنويع في النشاط المالي والاستثماري من خلال الدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار المباشر للمصرف الشامل مع تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية.

-التسنيد، وتتضمن هذه الوظيفة تحويل قروض المصرف إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية مثل قروض الإسكان.

- التعامل بالمشتقات، وهي من الأدوات المالية الحديثة التي شاع استخدامها مؤخرا من أجل الحيطة من المخاطر.

- التأجير التمويلي.

- تقديم القروض إلى كافة القطاعات وكذا منح القروض الاستهلاكية للأفراد والعائلات.

***4.3* متطلبات التوجه نحو نظام المصارف الشاملة:** وهناك متطلبات تتعلق بالمصرف ذاته ومتطلبات أخرى تتعلق بسياسات الدول.[xlvi]

***1.4.3* متطلبات متعلقة بالمصارف:** وتتمثل فيما يلي:

- ضخامة الموارد المالية من رأس مال واحتياطات وفقا لمقررات لجنة بازل المحددة لكفاية رأس المال.

- خبرات متخصصة للقيام بعمليات الإشراف والرقابة على مستوى المصرف، حيث يضمن ذلك نوعا من الأداء السليم والرقابة الوقائية التي تجنب المصرف في الوقوع في أخطاء.

- الوعي بصفة عامة لفهم وإدراك أهمية المصارف الشاملة.

- تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل نوع من الأعمال لتجنب التعارض والإزدواجية في الاعمال.

***2.4.3* متطلبات متعلقة بسياسات الدول:** وتتمثل فيما يلي:

-إصدار تشريعات حديثة وتطور وتعديل التشريعات القائمة، بما يسمح للمصارف بتقديم الخدمات على أحسن وجه.

-اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة المصارف الشاملة وفوائدها وتوفير الدعم والمساندة لها.

- مساعدة الدولة لهذا النوع من المصارف في مراحلها الأولى من الناحية المالية، البشرية والتنظيمية.

- رفع مستوى فعالية وكفاءة المصرف المركزي، ومساعدته لها في أداء غايتها والمتمثلة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وفوائدها.

3. التوجه نحو الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة

تعتبر الصيرفة الالكترونية من أحدث التوجهات التي عرفتها المصارف في ظل الإبداع والابتكار المالي والمصرفي، بحيث تحقق عدة مزايا.

1.4 مفهوم الصيرفة الالكترونية: ويقصد بالصيرفة الالكترونية إجراء العمليات المصرفية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالإئتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.[xlvii]

فالصيرفة الالكترونية هي نظام يسمح للعميل بالتعامل مع حساباته من أي مكان في العالم من خلال التعامل مع المصارف المصممة على شبكات الأنترنيت، التي تمثل وسيلة الاتصال بين المصرف والعميل بمساعدة نظم وبرامج، حيث يصبح العميل قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة عن بعد.

2.4 مزايا الصيرفة الالكترونية: تتعدد مزايا وفوائد الصيرفة الالكترونية سواء بالنسبة للمصرف والعميل ، وذلك كما يلي:[xlviii]

1.2.4 مزايا الصيرفة الالكترونية بالنسبة للمصارف: تنحصر أهم هذه المزايا فيما يلي:

- زيادة التنافسية بيم المصارف، ما يدفعها إلى التغلغل في أسواق جديدة وزيادة انتشارها الجغرافي.
- إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة وجذب عملاء محتملين من جهة أخرى.
- تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الورق، الوقت والجهد الخ.
- الميزات التنافسية التي يحاول كل مصرف ناجح التميز بها في خدماته من خلال تحقيق الجودة الشاملة لهذه الخدمات من ناحية الوقت والتكلفة والجهد.

2.2.4 مزايا الصيرفة الالكترونية بالنسبة للعملاء: تنحصر أهم هذه المزايا فيما يلي:

- منح العملاء قدرة أكبر لاختبار الخدمة المصرفية الأكثر ملائمة لهم وهذه الميزة التي توفرها الأنترنيت تعتبر نقلة نوعية في علاقة المصارف مع عملائها، أي إذا كانت الخدمة المطلوبة غير متوفرة لدى المصرف المختار على الانترنيت أو أن سعرها غير تنافسي فإن العميل سيتحول إلى مصرف آخر له موقع على الأنترنيت.
- تقدم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24 س/24سا، بمعنى خدمة متواصلة 365 يوم في السنة بما فيها العطل والأعياد ودعم الالتزام بمواعيد عمل البنك الرسمية.
- تمكين العملاء من الاطلاع على الحساب بإضافة إلى معرفة أسعار الفائدة، أسعار الصرف، مواعيد استحقاق أقساط القروض الخ.
- سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر.
- إمكانية الاتصال بالمصرف من أي مكان في العالم، المكتب، المنزل، المقهى الخ.
- إمكانية الحصول على خدمات مصرفية سريعة في الوقت والمكان المطلوبين وبدرجة عالية من الدقة والأمان وبتكاليف منخفضة.

***3.4* متطلبات عمل الصيرفة الالكترونية:** الخوض في التعامل عبر الانترنيت مع المصارف يتطلب كسب ثقة جمهور العملاء في الجهاز المصرفي والمعاملات المصرفية، وهو ما يستلزم توافر عدد من العناصر أهمها:[xlix]

- **البنية التحتية للاتصالات للدولة ومختلف القطاعات:** تعمل المصارف الالكترونية في بيئة التجارة الالكترونية والتي يتمثل العامل الرئيسي لنجاحها في توفر بيئة اتصالات قوية كفؤة وسلامة سياسات السوق الاتصالي.

- **تقنية المعلومات:** وتتمثل في الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية والوظائف الاحترافية، كما يجب أن تتوفر استراتيجيات التلاؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج، النظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة فعالة ومنظمة وضمان الاستخدام الأمثل لوسائل التقنية.

- **توفر الأمان:** يتعين للمصرف المتعامل بالصيرفة الالكترونية العمل علة حماية شبكة وأنظمة المصرف الداخلية من عمليات الهجوم الالكتروني باستخدام تقنيات وأساليب متعددة لتوفير عنصر الأمان.

***4.4* خدمات الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة:** سمح توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بإحداث تغيير جذري في طبيعة ونوع الخدمة المصرفية المقدمة وفي كيفية تقديمها وعرضها بما يتماشى ومتطلبات الصيرفة الالكترونية.

***1.4.4* خدمات الصيرفة الالكترونية:** وتتمثل اهم هذه الخدمات فيما يلي:

- **خدمة الصراف الآلي:** ويتم الدخول إلى هذه الأجهزة بواسطة بطاقة الكترونية يحملها عميل المصرف ويستخدم رقمه السري للدخول إلى حساباته.[l]

-خدمة البنك الهاتفية: حيث تمنح المصارف عملائها حق الاتصال الهاتفي بها من خلال رقم مخصص مرتبط بالحاسوب المركزي للمصرف، بعدها يطلب من العميل أن يدخل رقمه السري على جهاز الهاتف ويطلب العملية التي يريدها.[li]

- **مراكز الاتصال:** وهي مراكز خدمة مصرفية هاتفية خاصة تقدمها المصارف لعلائها على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع من خلال تواجد موظيفهم لتقديم المساعدة على الهاتف في كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستفسارات العامة لدى العملاء، وقد حددت المصارف أرقام هاتفية مخصصة لهذه المراكز ويتم الحصول على الخدمة المطلوبة بعد إدخال رقم الحساب والرقم السري للتحدث مع الموظف المسؤول.

- **خدمة الرسائل القصيرة:** تسمح هذه الخدمة للعميل بمتابعة كافة عملياته المصرفية التي تمت على حساباته الشخصية أولا بأول من خلال استلامه رسالة نصية من المصرف هلى هاتفه المحمول.

- **خدمات نقاط البيع:** تمنح هذه الخدمات عملاء المصارف مرونة كبيرة في تسديد قيمة دفوعاتهم إلكترونيا كبديل للنقود الورقية أو الشيكات، خاصة إذا كانت المبالغ المطلوبة كبيرة.

- **الخدمة المصرفية عبر شبكة الانترنيت:** تسمح هذه الخدمة للعملاء بالقيام بالمعاملات المصرفية من خلال الدخول إلى الصفحة الالكترونية التي يشغلها المصرف عبر الانترنيت.

***2.4.4* وسائل الدفع الحديثة:** تتضمن خدمات الدفع الحديثة الالكترونية مجموعة من الأدوات التي تقوم على خدمات الكترونية، تمثل أهمها فيما يلي:

- **خدمة الشيك الالكتروني**: ويمثل رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه إلى المصرف الذي يعمل عبر الأنترنيت، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى حامل الشيك.

- **التحويل المالي الالكتروني**: ويقصد بنظام التحولات المالية الالكترونية مجموعة القواعد والإجراءات المرخصة المعتمدة في تحويل الأموال عبر المصارف الكترونيا أو من خلال الأنترنيت وتتم عملية لإصدار أمر التحويل عن طريق الهاتف المحمول أو الكمبيوتر.

- **البطاقات البنكية**: وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الاتلاف.

- **بطاقات الدفع**: وتصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية على أساس وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

- **البطاقات الائتمانية**: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها واحتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل عند نهاية الشهر.

- **النقود الالكترونية**: أو النقود الرقمية والتي تمثل نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع، الشراء أو التحويل.

- **البطاقات الذكية**: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصرف بتاريخه، تاريخ حياة العميل المصرفية، حيث ينمكن استخدام هذه البطاقة كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري تبعا لرغبة العميل.

رابعا: واقع التوجهات الحديثة للمصارف الجزائرية بين المعوقات والمتطلبات

يواجه النظام المصرفي الجزائري عدة مشاكل تتعلق بالكفاءة والسرعة في الأداء تظهر أثناء تقديمه للخدمات، حيث يقف عائقا أمام تطوره، وذلك في ظل غياب شيكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية، وهو ما فرض ضرورة العمل على التوجه نحو اعتماد استراتيجيات وأعمال مصرفية حديثة تتوافق والتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية.

ولهذا بادرت الجزائر كغيرها من نظيراتها من الدول نحو العمل على نقل بعض التقنيات المصرفية إلى السوق المصرفية الوطنية وتفعيل بعض الآليات في ظل الابداع والابتكار المصرفي.

1. **تحديات المصارف الجزائرية في ظل الابداع والابتكار المصرفي**: بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتطوير المنظومة المصرفية وتأهيلها لمستوى التوجهات الحديثة للمصارف، لا تزال الجهود المبذولة في هذا المجال بعيدة عن تحقيق هذا التأهيل.

وتتمثل أهم الاجتهادات في هذا المجال في كل من:

***1.1* إنشاء شركة ما بين المصارف:** حيث تم سنة 1995 م إنشاء شركة ما بين المصارف الثمانية البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، حيث قدر رأس مالها بـ 267 مليون دينار جزائري.من أجل:

- **تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.**
- **تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.**
- **تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.**
- **وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.**

كماى تقوم هذه الشركة بصنع بطاقات السحب المصرفية حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع إشاراتها السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM (Société algerienne d'automatisation des transactions interbancaires et monétique) الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح شركة SATIM بواسطة شبكة اتصالات بالإضافة إلى وجود سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف.

ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر، والذي قطع شوطا لا بأس به على مستوى نظام الاتصالات فهو يمتلك شبكة اتصالات تعم معظم مناطق القطر الجزائري.

***2.1* الشبكة النقدية ما بين المصارف:** أعدت شركة SATIM عام 1996 م مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف وأول مرحلة لهذا المشروع بدأت سنة 1997 م وتمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف الجزائرية، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة الأموال بواسطة الموزع الآلي.

وقد تجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للمصارف وتعزيزها منذ عام 2006م بوضع نظام للتسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (RTGS) وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة الالكترونية (ATCI).

***1.2.1* نظام للتسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (RTGS):** حدد بمقتضى النظام رقم 05-04 الصادر في 13 اكتوبر 2005، وهو نظام دفع ما بين المصارف للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، ويسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني.
- تخفيض التكلفة الاجمالية للمدفوعات.
- تخفيض آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.

- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

***2.2.1* نظام المقاصة الالكترونية (ATCI)**: والذي حدد بمقتضى النظام رقم 05-06 الصادر في ديسمبر 2005 نظام المقاصة ما بين المصارف، ويهدف إلى تسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد ما بين المصارف والمؤسسات المالية بصورة الكترونية تحت إشراف المصرف المركزي، ووفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة " Les chéque normalisés ".

***3.2.1* إنشاء مركز معالجة النقدية ما بين المصارف**: والذي تشرف عليه شركة SATIM، وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدمة الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.

***4.2.1* خلق الموزعات الآلية للنقود ووسائل الدفع الالكتروني**: حيث نص المشرع الجزائري من خلال المادة 69 من قانون النقد والقرض رقم 90/10 المؤرخ في 16-04-1990 على " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل" وبالتالي لم يحدد هذه الأدوات، بما يعني إمكانية اعتماد أي أداة مصرفية جديدة وأي جديد يطرأ على تقنيات الدفع. وبالتالي نجد أن المصارف الجزائرية اعتمدت العديد من هذه التقنيات الجديدة كبطاقة الدفع المسبق، بطاقة فيزا الدولية الذهبية الخ.

***5.2.1* تحقيق الدعم التشريعي والقانوني لنظام المصارف الشاملة**: حيث يلاحظ ظهور النواة الأولى لنظام المصارف الشاملة في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض رقم 90/10 ، والذي مثل دعما تشريعيا وقانونيا لعتماد تنظيم جديد يهدف إلى استبدال الممارسات التقليدية للمصارف للتمويل بالوساطة باستراتيجيات مصرفية تهدف إلى تحسين الوظيفة المالية واقتحام سلسلة من النشاطات بالإضافة إلى النشاطات الأساسية، وبذلك فإن هذا القانون يفتح آفاق جديدة للمصارف الجزائرية. ومن اهم النشاطات التي عرفتها المصارف الجزائرية في هدا المجال التوجه نحو التأمين المصرفي والذي يمثل توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع المتوفرة لدى المصرف.

حيث مثلت سنة 2008 نقلة نوعية في قطاع التأمين الجزائري من خلال دعم الاتفاق الجزائري الفرنسي في قطاع التأمين، والذي سمح لشركات التأمين الفرنسية بالدخول إلى السوق الجزائرية بهدف الترويج للتأمين المصرفي، وفيما يلي أهم الاتفاقيات الموقعة بين المصارف الجزائرية وشركات التأمين:[lii]

- اتفاقية الشراكة بين الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP وشركة كارديف الجزائر في 25 مارس 2008.
- اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA وبنك التنمية المحلية BDL في 19 أفريل 2008.
- اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في 20 أفريل 2008.
- اتفاقية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR مع البنك الوطني الجزائري BNA، والتي أطلقت أول تجربة نموذجية في 04 أكتوبر 2010.
- اتفاقية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR مع القرض الشعبي الجزائري CPA في ماي 2008.

- اتفاقية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR والشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وبنك الجزائر الخارجي BEA في 11 ماي 2008.

- اتفاقية بنك البركة مع شركة السلامة للتأمينات في 4 أكتوبر 2011.

كما قامت بعض المصارف الجزائرية في نمجال تنويع الخدمات المصرفية بتقديم القروض المشتركة، حيث منحت مجموعة من المصارف العمومية بقيادة البنك الخارجي الجزائري BEA قرضا لمجموعة سوناطراك وأوراسكوم للإنشاء المصرية لتمويل مشروع إقامة مصنع بتروكيماويات بمدينة أرزيو قرب وهران بقيمة 101 مليار أورو، ما يمثل نسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

فالبرغم من اهمية التوجهات المذكورة سابقا لأي نظام مصرفي لا تزال المصارف الجزائرية بعيدة عن هذه التوجهات مقارنة بالدول الغربية المتقدمة وحتى العربية منها، فنجد غياب تام للإندماج المصرفي وعدم حمل أي مصرف جزائري لصفة المصرف الشامل لحد الآن إلى جانب وجود بعض أوجه للصيرفة الالكترونية والتي بالرغم من الجهود المبذولة للسلطات الجزائرية لتطوير أنظمة الدفع الالكترونية وإقامة شبكات وتكنولوجيا رقمية على المستوى المصرفي، لم تلقى هذه التجربة النجاح الكبير، وكل هذا راجع لأسباب عديدة على رأسها غياب سوق مصرفي حقيقي وفاعل في ظل اقتصاد رسمي ومنظم، تحكمه قواعد المنافسة والشفافية والمساءلة، تمر فيه مختلف المعاملات المالية عبر القنوات الرسمية.

2. متطلبات تفعيل تقنيات الابداع والابتكار المصرفي في المصارف الجزائرية: ويمكن حصر أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

- **مواصلة الإصلاحات المصرفية:** ويتم ذلك عن طريق عملية إعادة هيكلة المصارف من خلال جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تصحيح الهياكل الفنية والإدارية والمالية بغرض تحسين كفاءتها وتمكينها من اعتماد التزجهات المصرفية الحديثة.

- **ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي:** الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي، تتطلب ما يلي:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف وباقي فروعه بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة.

- إصدار القوانين والتشريعات التي تضبط العمليات المصرفية الالكترونية.

- نشر الوعي لدى الأفراد بأهمية التعامل المصرفي الالكتروني.

- **تنويع الخدمات المصرفية:** فالمصارف الجزائرية مطالبة بتقديم خدمة متكاملة من الخدمات المصرفية حتى تتمكن من مواجهة المنافسة كون المنتجات والخدمات الحالية غير كافية مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للعملاء.

- **تبني استراتيجية التسويق المصرفي:** والتي تعني دراسة كل من السوق المصرفية والزبون عن طريق تحديد رغباته واحتياجاته والعمل على إشباع هذه الرغبة بدرجة أكبر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسون.

- **تنمية المهارات والكفاءات البشرية**: وذلك بتطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية.

- **التكيف مع المعايير المصرفية الجديدة**: وذلك من خلال تدعيم القواعد الرأسمالية، وضع آلية للإنذار المبكر وتقييم الدور التوجيهي والرقابي للمصرف المركزي.

- الاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية.

خاتمة

أفرزت المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي شهدتها البيئة المصرفية الحديثة تحديات كبيرة، والتي أجبرت المصارف على تبني استراتيجيات مصرفية جديدة، أسفرت عن ظهور جملة من التوجهات الحديثة في مجال العمل المصرفي إلى جانب ابتكار أساليب وأدوات مصرفية على درجة عالية من التطور تعتمد على تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تميزت بإحداث تغييرات في مجال الخدمات المصرفية المقدمة سواء من حيث التنوع، الجودة، الوقت و التكلفة.

وبالرغم من هذا التقدم الذي أحرزته الأنظمة المصرفية الدولية لا تزال الأنظمة العربية وعلى وجه التحديد النظام المصرفي الجزائري يواجه العديد من التحديات التي تشكل عقبات أمام أدائه، ورغم ذلك فقد بدأت تظهر بعض الدلائل التي تشير إلى وجود توجهات إيجابية نحو اعتماد المصارف الجزائرية للاستراتيجيات والتقنيات المصرفية المستحدثة في مجال الصيرفة الشاملة والصيرفة الالكترونية.

وعليه وفي سبيل ترقية العمل المصرفي من أجل التكيف بفعالية وبكفاءة مع هذه التحديات ومن أجل إعادة تنظيم القطاع المصرفي الجزائري وتطوير أداء خدماته وزيادة قدرته التنافسية لابد من تكثيف كل الجهود وعلى كل المستويات سواء المالية، البشرية، المعرفية أو التشريعية من أجل توفير بيئة مصرفية تمكن من مواكبة التحولات المصرفية العالمية والتأقلم مع الواقع الدولي الجديد .